الأمم المتحدة

E/CN.5/2021/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 November 2020
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة التاسعة والخمسون

8-17 شباط/فبراير 2021

البند 3 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الانتقال العادل اجتماعيا نحو التنمية المستدامة: دور التكنولوجيات الرقمية في التنمية الاجتماعية ورفاه الجميع

تقرير الأمين العام

موجز

يتناول الأمين العام في هذا التقرير الحاجة إلى الانتقال العادل اجتماعيا نحو تنمية أكثر شمولا وإنصافا ومرونة واستدامة، ويقدم تحليلا للسياسات الضرورية التي يتعين اعتمادها والإجراءات التي يتعين اتخاذها. ويُسلط الضوء على دور التكنولوجيات الرقمية في تعزيز التنمية الاجتماعية والرفاه للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات والمجتمعات المحرومة أو المهمشة أو الضعيفة. ويشمل التقرير أيضا توصيات موجهة إلى البلدان عن كيفية إحراز مزيد من التقدم في تلك المسائل.

* E/CN.5/2021/1.

241220 111220 20-15781 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره 212/2020، أن يكون الموضوع ذو الأولوية للدورة التاسعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية هو "الانتقال العادل اجتماعيا نحو التنمية المستدامة: دور التكنولوجيات الرقمية في التنمية الاجتماعية ورفاه الجميع".

2 - ويصادف عام 2020 الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وتعهد الدول الأعضاء، على النحو الوارد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة "بأن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي عام 1995، دعا المشاركون في مؤتمر القمة إلى إحداث تحول في النماذج نحو تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية تتمحور حول الإنسان وتتسم بمزيد من الشمول والإنصاف. وشدد مؤتمر القمة في برنامج عمله على القضاء على الفقر؛ والنهوض بالعمالة الكاملة والمنتجة؛ وتعزيز التكامل والاندماج الاجتماعيين؛ وتحقيق حصول الجميع، بشكل منصف، على التعليم الجيد والرعاية الصحية الأولية؛ والحد من أوجه عدم المساواة؛ وتعزيز التعاون في مجال التنمية الاجتماعية من خلال منظومة الأمم المتحدة.

3 - وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها 1/70 الصادر في عام 2015، مجموعة شاملة وعالمية من أهداف التنمية المستدامة، وفي جوهرها هدف استئصال الفقر. وتعهدت الدول الأعضاء، لدى إقرار الخطة، بعدم ترك أحد خلف الركب، وبالسعي إلى الوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب. ويتطلب تنفيذ ذلك الالتزام تحقيق انتقال عادل اجتماعياً يتمحور حول الإنسان ويستند إلى مبدأ العدالة الاجتماعية، ويعالج الروابط المشتركة بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بطريقة متوازنة ومتكاملة.

4 - ومع تبقي عشر سنوات لتحقيق أهداف خطة عام 2030، يواجه العالم تحديات غير مسبوقة ومتعددة الأوجه، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتؤثر التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة تأثيرا كبيرا على التنمية الاجتماعية ورفاه الناس في جميع أنحاء العالم. ولم تكشف الأزمة عن أوجه عدم المساواة والضعف الموجودة من قبل في النظم الحالية فحسب، بل زادت من تفاقمها أيضا. وتحمل في ثناياها إمكانية عكس مسار عقود من التقدم في مكافحة الفقر وعدم المساواة، تاركة عددا أكبر من الناس خلف الركب.

5 - وأدت أزمة كوفيد-19 أيضا إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي. فقد حققت الثورة الرقمية بالفعل فوائد هائلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحسّنت نوعية الحياة بالنسبة للكثيرين. ومع ذلك، فإنها قد تؤدي أيضا إلى توسيع الفجوة الرقمية، مما يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، واستقطاب سوق العمل. وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز نهج محوره الإنسان من أجل تحقيق أقصى قدر من الفوائد وتقليل المخاطر الناجمة عن التكنولوجيات الرقمية.

6 - ويوفر التعافي من أزمة كوفيد-19 فرصة لإعادة ضبط السياسات الاجتماعية والاقتصادية من أجل استئناف النمو الاقتصادي. وهذا يعني تحسين مستويات معيشة جميع الناس ورفاههم على نحو مستدام، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تعزيز الانتقال العادل اجتماعيا إلى التنمية

المستدامة على نحو ما تتوخاه خطة عام 2030. ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تيسر هذا الانتقال، وأن تسهم في إيجاد مجتمع أكثر شمولا وإنصافا ومرونة واستدامة للجميع.

ثانيا - الانتقال العادل اجتماعيا نحو التنمية المستدامة في سياق خطة عام 2030

ألف - الأنماط الحالية للتنمية وآثارها

7 - أدرك قادة العالم، باعتماد خطة عام 2030، أن المسار الحالي للتنمية الاقتصادية لم يؤد إلى الرخاء المشترك للجميع، بل إلى تفاوتات كبيرة ومتزايدة في العديد من البلدان، وأزمة مناخية، وأنماط استهلاكية وإنتاجية غير مستدامة. وقد ألحقت تلك الآثار أضرارا بالتنمية الاجتماعية ورفاه الناس، ولا سيما بين الفئات الأكثر ضعفا.

8 - ومنذ تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945، أحرز تقدم كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد تمتعت بلدان كثيرة بفترات من النمو الاقتصادي المطرد، مما عزز مستويات المعيشة، وساعد على انتشال الناس من براثن الفقر المدقع. ومع ذلك، ازداد التفاوت في الدخل[1] في 49 من أصل 119 بلداً تتوافر عنها بيانات بين عامي 1990 و 2016. واليوم، يعيش أكثر من ثلثي سكان العالم (71 في المائة) في بلدان ازداد فيها التفاوت[2]. وعلاوة على ذلك، وبحلول نهاية عام 2019، كانت فئة الـ 1 في المائة العليا من أصحاب الثروات في بلد من البلدان تملك في العادة نسبة تتراوح بين 25 و 40 في المائة من مجموع الثروة وكانت شريحة الـ 10 في المائة الأعلى من البالغين تستأثر بسنبة 55 إلى 75 في المائة منها، في حين تتقاسم شريحة الـ 54 في المائة الأدنى أقل من 2 في المائة من إجمالي الثروة العالمية[3]. وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لم تكن شريحة الـ 40 في المائة الدنيا في توزيع الدخل تملك سوى 3 في المائة من إجمالي الثروة، في حين كانت شريحة الـ 10 في المائة العليا تملك ما يقرب من نصفها. وكان أكثر من واحد من كل ثلاثة أشخاص في عداد الأشخاص الذين يعانون حالة ضعف اقتصادي، تتمثل في الافتقار إلى الأصول المالية السائلة اللازمة للحفاظ على مستوى معيشي يتجاوز عتبة الفقر لمدة ثلاثة أشهر على الأقل)[4]. وكان أكثر من 55 في المائة من السكان يفتقرون إلى إمكانية الحصول على أي آلية للحماية الاجتماعية[5]. وفي العديد من البلدان، لا تزال أوجه عدم المساواة في فرص وإمكانية الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية أو مياه الشرب المأمونة أو الصرف الصحي، أو الغذاء المأمون والمغذي والكافي، أو الحماية الاجتماعية أو التكنولوجيات الرقمية مستمرة، وما فتئ يتسع نطاقها.

---

(1) مقيسا باستخدام معامل جيني.

(2) *World Social Report 2020: Inequality in a Rapidly Changing World* (United Nations publication, 2020).

(3) Anthony Shorrocks, James Davies and Rodrigo Lluberas, *Global wealth report 2020* (Credit Suisse Research Institute, October 2020).

(4) انظر www.oecd-ilibrary.org/sites/689afed1-en/index.html?itemId=/content/publication/689afed1-en.

(5) انظر International Labour Organization (ILO), *World Social Protection Report 2017–19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals* (Geneva, International Labour Office, 2017).

9 - وتؤثر هذه التفاوتات على المجتمعات بطرق متعددة. فمن الناحية الاقتصادية، يرتبط ارتفاع مستوى التفاوت بانخفاض الإنتاجية والرخاء، وبآثار سلبية على جهود الحد من الفقر[6]. ويقوض التفاوت أيضا النمو المستدام. وأظهرت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي أن "زيادة المساواة في الدخل زادت مدة دورات النمو الاقتصادي في البلدان أكثر من التجارة الحرة، أو انخفاض الفساد الحكومي، أو الاستثمار الأجنبي، أو انخفاض الديون الخارجية"[7]. ومن الناحية السياسية، يقوض ارتفاع مستوى التفاوت الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث أنه يغذي مشاعر السخط وعدم الثقة في المؤسسات العامة، مما يضعف العقد الاجتماعي ويقوض الديمقراطية.

10 - ومن الناحية الاجتماعية، يغذي التفاوت مجموعة واسعة من المشاكل (بما في ذلك العنف والفساد، والإضرار بالصحة البدنية والعقلية)، ويضعف نوعية العلاقات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في صفوف السكان، وهي من المحددات الأساسية لسعادة الفرد ورضاه عن حياته[8]. ويزيد عدم المساواة من تعميق الفجوة الرقمية التي تؤدي بدورها إلى تفاقم التفاوت ذاته الذي تسبب فيه. ويؤثر التفاوت أيضا تأثيرا سلبيا على جهود الحد من الفقر. ومنذ عام 2015، أدى ارتفاع التفاوت إلى إبطاء معدل الحد من الفقر في العالم إلى أقل من نصف نقطة مئوية سنويا، وذلك في أعقاب انخفاض مستمر بين عامي 1990 و 2013، عندما انخفض معدل الفقر من 36 إلى 11 في المائة[9].

11 - ويؤدي التفاوت أيضا إلى خفض الدعم العام لحماية البيئة، وذلك نتيجة للاستقطاب الاجتماعي ولانعدام الثقة في المؤسسات العامة. وعلاوة على ذلك، فإن التفاوت من العوامل الرئيسية التي تساهم في صراع الطبقات الاجتماعية بسبب اشتداد القلق بشأن المركز الاجتماعي الذي يغذي النزعة الاستهلاكية، التي تخرق، بدورها، حدود تَحمُّل الكوكب. وأظهرت الدراسات أن الناس الذين يعيشون في أحياء ترتفع فيها معدلات التفاوت معرضون أكثر من غيرهم إلى استهلاك السلع المظهرية، مثل الملابس الفاخرة والسيارات الباهظة الثمن[10]. وأبرزت دراسة أخرى أن الاستهلاك هو أقوى عامل يحدد الآثار العالمية، حيث يتجاوز العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية الأخرى مثل العمر أو حجم الأسرة المعيشية أو المؤهلات أو الهيكل السكني"[11]. ويقدر أن 25 إلى 43 في المائة من الآثار البيئية يُحدثها أغنى 10 في المائة من

(6) www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/poverty-reduction/inclusive_development/towards_human_resiliencesustainingmdgprogressinanageofeconomicun.html.

(7) انظر www.un.org/en/chronicle/article/goal-10-why-addressing-inequality-matters.

(8) Richard Wilkinson and Kate Pickett, *The Inner Level: How More Equal Societies Reduce Stress, Restore Sanity and Improve Everyone's Well-being* (New York, Penguin Press, 2019).

(9) انظر http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povOnDemand.aspx (اطُّلع عليه في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

(10) Jesse Bricker, Rodney Ramcharan and Jacob Krimmel, "Signaling status: the impact of relative income on household consumption and financial decisions", Finance and Economics Discussion Series, working paper No. 2014-76 (Washington, D.C., Board of Governors of the Federal Reserve System, September 2014).

(11) Thomas Wiedmann and others, "Scientists' warning on affluence", *Nature Communications*, vol. 11, June 2020.

سكان في العالم، في حين تعزى إلى أفقر 10 في المائة من السكان المسؤولية عن 3 إلى 5 في المائة من الآثار البيئية[12].

أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة

12 - بعيداً عن سلوك المستهلكين، فإن نموذج الإنتاج الواسع النطاق اليوم غير مستدام. وتتسبب صناعة الملابس التي تبلغ قيمتها 2,4 تريليون دولار في ما بين 8 و 10 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، و 20 في المائة من النفايات الصناعية السائلة في العالم. ووفقا لتحالف الأمم المتحدة من أجل الأزياء المستدامة، يتم فقدان 500 بليون دولار أمريكي من حيث القيمة كل عام بسبب الاستخدام الناقص للملابس وعدم كفاية إعادة تدويرها. وعام 2019 وحده، تم التخلص من حوالي 300 مليون طن من البلاستيك، وأكثر من 50 مليون طن من المعدات الإلكترونية. وتتحمل صناعات الأخشاب والورق والأثاث المسؤولية عن إزالة الغابات في جميع أنحاء العالم[13]. وعلى الرغم من تباطؤ معدل إزالة الغابات، فقد العالم ما يقدر بـ 420 مليون هكتار من الغابات بسبب الاستخدامات الأخرى للأراضي منذ عام 1990، وبلغ المعدل السنوي لإزالة الغابات حوالي 10 ملايين هكتار على مدى السنوات الخمس الماضية[14].

13 - وتحدد طريقة إنتاج الأغذية وتجهيزها واستهلاكها مدى استدامة النظم الإيكولوجية. وقد أدت التطورات التكنولوجية التي حدثت على مدى العقود الخمسة الماضية إلى تعزيز الإنتاجية في قطاعي إنتاج الأغذية وتوزيعها، في حين مكّنت العولمة ونمو الدخل وانخفاض أسعار الأغذية عدداً متزايداً من الناس من استهلاك المزيد من الأغذية، ومن زيادة التنوع في الأغذية[15]. وفي عام 2019، استهلك العالم 339 مليون طن من اللحوم، مقارنة بـ 324 مليون طن في عام 2015[16]. وتُحدث سلاسل الإمدادات الحيوانية انبعاثات كبيرة من غازات الدفيئة، وتستهلك كميات كبيرة من الأراضي والمياه والمواد المغذية والطاقة[17]. ويُستخدم أكثر من 50 في المائة من المحاصيل الغذائية في العالم لتغذية حيوانات المزرعة وليس الناس[18]. وقد ساهم ارتفاع الاستهلاك العالمي للأسماك (بنسبة 122 في المائة بين عامي 1990 و 2018) في تزايد مصائد الأسماك وإنتاج تربية الأحياء المائية في العامل (بنسبة 14 و 527 في المائة، على التوالي) خلال الفترة نفسها. ونظراً للركود الذي تشهده مصائد الأسماك منذ أواخر الثمانينات، يتم سد الفجوة بين العرض

(12) Jordi J. Teixidó-Figueras and others, "International inequality of environmental pressures: decomposition and comparative analysis", *Ecological Indicators*, vol. 62, March 2016.

(13) انظر www.wri.org/blog/2020/08/how-to-circular-economy.

(14) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *Global Forest Resources Assessment 2020: Main Report* (Rome, 2020).

(15) John Kearney, "Food consumption trends and drivers", *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences*, vol. 365, No. 1554 (September 2010).

(16) انظر www.fao.org/3/ca8819en/CA8819EN.pdf؛ و www.fao.org/3/I9286EN/i9286en.pdf .

(17) انظر www.fao.org/3/CA1201EN/ca1201en.pdf.

(18) انظر https://ourworld.unu.edu/en/agriculture-and-food-systems-unsustainable.

والطلب من خلال إنتاج تربية الأحياء المائية، الذي له تأثير أكبر بكثير على البيئة المائية، وهو ما يمثل الآن ما يقرب من نصف الإنتاج الإجمالي للأسماك على الصعيد العالمي[19].

إنتاج الأغذية وأثره على البيئة الطبيعية

يتطلب إنتاج الأغذية في حد ذاته كميات كبيرة من الطاقة والموارد، بما في ذلك الأراضي والمياه العذبة. واليوم، يشكل إنتاج الغذاء نحو ربع انبعاثات غازات الدفيئة في العالم[أ]. ويُستخدم نصف الأراضي الصالحة للسكن في العالم لأغراض الزراعة[ب]. ومع ذلك تعاني نسبة 24 في المائة من الأراضي المنتجة في العالم من التدهور، ويعتمد 42 في المائة من فقراء العالم على الأراضي المتدهورة للحصول على التغذية والدخل[ج]. ومن ثم فإن تحييد أثر تدهور الأراضي أمر بالغ الأهمية[د]. ويسبب الطلب المتزايد على إنتاج الأغذية أيضا نقصا في المياه العذبة في بعض المناطق: إذ يُستخدم حوالي 70 في المائة من عمليات سحب المياه العذبة في العالم لأغراض الزراعة، كما تتسبب الزراعة في 78 في المائة من فرط المغذيات في المحيطات والمياه العذبة على الصعيد العالمي.

ولا يقتصر الأمر على تراجع كمية الأراضي والمياه فحسب، بل يتعلق أيضا بتراجع نوعيتها. فعلى سبيل المثال، تتزايد عمليات التخلص من النفايات في المياه من حيث الكمية والسمية على حد سواء. وقد أدى تزايد استخدام الأسمدة الاصطناعية وبعض مبيدات الآفات لإنتاج المحاصيل الصناعية إلى تدهور نوعية التربة التي استغرق تكوّنها ما بين 100 و 1 000 سنة. وتمثل الزراعة وتربية الأحياء المائية تهديداً لما عدده 24 000 من أصل 28 000 من الأنواع المعرضة لخطر الانقراض وفقاً للقائمة الحمراء للأنواع المهددة الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية. وفي حين أن التكنولوجيات الجديدة تسهم في حماية البيئة، بسبل منها توفير الطاقة الذكية، ونظم معالجة النفايات والمياه، ووسائل النقل، والنظم الحديثة لإنتاج وتوزيع الأغذية، فإنها تسببت أيضا في مجموعة متزايدة من العوامل والظروف التي لا يُعرف جزء من عواقبها، ومن الصعب التنبؤ بها، ويمكن أن تشكل أخطارا لا سبيل إلى تداركها على صحة الإنسان والنظام الإيكولوجي"[هـ].

(أ) انظر https://ourworldindata.org/environmental-impacts-of-food.

(ب) انظر https://ourworldindata.org/global-land-for-agriculture.

(ج) انظر www.wfp.org/sustainable-livelihoods-and-ecosystems.

(د) انظر www.unccd.int/actions/achieving-land-degradation-neutrality.

(هـ) انظر www.euro.who.int/__data/assets/pdf_file/0003/91173/E83079.pdf.

14 - وفي كل عام، يُهدر ثلث الأغذية المنتجة في جميع أنحاء العالم، ولا يحصل ما يقدر ببليوني شخص على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي بشكل منتظم. وفي عام 2019، كان عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية يزيد بنحو 60 مليون شخص مقارنة بما كان عليه في عام 2014، وقد زاد تفشي جائحة كوفيد-19 من تردي الوضع. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يصل العدد الإجمالي

(19) FAO, *The State of World Fisheries and Aquaculture: Sustainability in Action* (Rome, 2020).

للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية على الصعيد العالمي إلى 840 مليون شخص[20]. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يمكن إنهاء الجوع في العالم لو تسنى حفظ الربع فقط من الأغذية المفقودة أو المهدرة. وفي البلدان النامية، يمكن أن يضيع ما بين 30 إلى 40 في المائة من مجموع الأغذية في سلسلة الإنتاج، وذلك بسبب الافتقار إلى مرافق سليمة للتخزين أو التجهيز أو النقل بعد الحصاد. وفي البلدان المتقدمة، يُهدر الغذاء من خلال عادات الاستهلاك والإنتاج المفرط والأنظمة التي تنص على إزالة الأغذية المأمونة من السوق. ويقابل متوسط النفايات الغذائية الشهرية للفرد الواحد في أوروبا وأمريكا الشمالية (10 كيلوغرامات) متوسط النفايات الغذائية السنوية للفرد الواحد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.

15 - وعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس في ممارسات الإنتاج المستدامة، يلزم تحسين كفاءة الإنتاج وسلامته، نظرا لوجود حدود مادية لقدرة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على امتصاص النفايات وتجديد الموارد[21]. وفي حين أن جائحة كوفيد-19 قد حدّت من الطلب على العديد من السلع والخدمات، مثل الملابس والسفر، فإن هذا على الأرجح توقف مؤقت. وفي مرحلة الانتعاش بعد الجائحة، ينبغي تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج عن طريق ما يلي: (أ) فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي؛ و (ب) زيادة الإدارة المستدامة للموارد وكفاءة الموارد؛ و (ج) تعزيز الاستدامة في الممارسات التجارية والسلوك الاستهلاكي.

باء - إيجاد طريق أكثر شمولا وإنصافا ومرونة إلى تحقيق التنمية المستدامة

1 - إدماج "الاستدامة" في السياسات الاجتماعية والاقتصادية

16 - في حين أن النمو شرط ضروري لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام وتحسين الرفاه، فإن النهج الحالية للنمو في الاقتصاد الحقيقي، الذي يتم قياسه بإجمالي الناتج المحلي، ليست شاملة بما فيه الكفاية وتؤدي إلى تكاليف اجتماعية وبيئية كبيرة، بعضها "غير مرئي"، لأنها لا تُؤخذ في الحسبان من الناحية النقدية. وعندما تتجلى تلك التكاليف، من خلال أحداث (مثل الاضطرابات الاجتماعية) أو تغييرات مادية (مثل تلوث الهواء والماء أو تدهور الأراضي والغابات)، تحد من النمو الاقتصادي ورفاه الناس، لا يكون قد يتبقى عادة سوى القليل من الوقت لتلافي عواقب كارثية. وتشير الاتجاهات العالمية الكاسحة إلى أن البشرية تقف عند مفترق طرق، وأن هناك حاجة إلى عمل جماعي لتغيير نمط النمو الاقتصادي، من أجل تقليل الأعباء الاجتماعية والبيئية إلى أدنى حد وتعزيز الاستدامة على المدى الطويل. وسيترتب على هذه التغييرات فوائد، ولكنها تنطوي أيضا على تكاليف مرتبطة بالتكيف. ومن منطلَق مبدأي عدم ترك أحد خلف الركب والرخاء المشترك المرتبطين بخطة عام 2030، يجب تشارك فوائد التنمية الاقتصادية وأوجه التقدم التكنولوجي، فضلا عن تكاليف التكيف المذكورة أعلاه، على نحو منصف أثناء الفترة الانتقالية، مع

(20) FAO and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2020: Transforming Food Systems for Affordable Healthy Diets* (Rome, 2020).

(21) Florian Schaefer and others, "Ecological footprint and biocapacity: the world's ability to regenerate resources and absorb waste in a limited time period", Working Papers and Studies (Luxembourg, Office for Official Publications of the European Communities, 2006).

إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المحرومين أو أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة. وبعبارة أخرى، فإن تحقيق انتقال عادل اجتماعيا[22] أمر ضروري لتحقيق "المستقبل الذي نصبو إليه".

17 - ويستلزم الانتقال العادل اجتماعيا نحو التنمية المستدامة إعادة النظر في النشاط الاقتصادي، ليس بوصفه غاية في حد ذاته، بل كوسيلة للنهوض على نحو مستدام برفاه الإنسان وقدراته، مع حماية البيئة في الوقت نفسه. ويتطلب ذلك إحداث تحول في العقليات من السعي لتحقيق مكاسب اقتصادية ومادية ضيقة قصيرة الأجل إلى إعادة تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل بناء مستقبل مستدام مشترك للجميع.

18 - والانتقال العادل اجتماعياً، بتمحوره حول البشر، يعيد توجيه السياسات والحوافز والأنشطة الاقتصادية نحو بناء نظام أكثر شمولاً وإنصافاً ومرونة واستدامة، مع حماية المتضررين سلباً خلال الفترة الانتقالية. وسيتطلب القيام بذلك ما يلي: (أ) تحقيق نمو شامل ومنصف، وهو أمر أساسي للقضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وتوفير فرص العمل اللائق، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، والنهوض بالرفاه؛ و (ب) إدماج الاستدامة في صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إقرار مفاهيم أوسع نطاقاً للسرود المتعلقة بتغير المناخ والبيئة تشمل الناس وعلاقتهم بحدود تحمّل الكوكب، وتعزز فهماً أشمل للتنمية المتمحورة حول البشر.

19 - ولتيسير الانتقال العادل اجتماعيا، لا بد من تعزيز القدرة على الصمود، التي تُفهم على أنها قدرة المجتمعات والمجتمعات المحلية والأفراد على استيعاب الصدمات، مثل الأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، والاضطرابات الاجتماعية، والأوبئة العالمية، وعلى التعافي منها. ولذلك، فإن الاستثمار في القدرات البشرية أمر بالغ الأهمية، بحيث يتم تمكين كل الأشخاص وكذلك مجتمعاتهم المحلية، وتزويدهم بالمعرفة والقدرات والموارد اللازمة لتحمل الصدمات، واستخلاص الدروس، والتحلي بالمرونة. وتؤدي نظم الحماية الاجتماعية، ولا سيما الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، دورا رئيسيا في تيسير الانتقال العادل وبناء قدرة الأفراد والأسر المعيشية على الصمود في مواجهة الصدمات.

2 - نماذج بديلة للنمو من أجل التنمية المستدامة

20 - يشكل هذا التحول في التفكير فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي الدافع وراء مجموعة متزايدة من البحوث المتعلقة بالمقاييس ذات الصلة بالرفاه التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل هذه الدراسات أبعادا متعددة لعدم المساواة والرفاه الذاتي لقياس الثروة الوطنية والأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وينعكس هذا التحول الناشئ في النموذج الفكري في خطة عام 2030 وفي التسليم بالحاجة إلى انتقال عادل اجتماعيا. وشجع رؤساء اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، في تقريرهم المعنون *"ما*

(22) يوسِّع مفهوم "الانتقال العادل اجتماعيا" مفهومَ "الانتقال العادل" الذي استحدثته الحركة العمالية في البداية للتخفيف من أثر فقدان الوظائف على العمال والمجتمعات المحلية في مرحلة الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الصناعة الخضراء. وعلى مر السنين، تم توسيع نطاق ذلك التعريف الأولي ليشمل دعوة أوسع إلى انتقال أكثر عدلا وإنصافا لا يكفل الاستدامة البيئية فحسب، بل أيضا العمل اللائق والإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر. انظر: ILO, "A just transition to a sustainable future: next steps for Europe", resource for a panel discussion at the European Parliament, Brussels, November 2017; and Samantha Smith, "Just transition: a report for the OECD", paper prepared for the Just Transition Centre and provided to the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), May 2017.

وراء الناتج المحلي الإجمالي: قياس ما يُعتدّ به في الأداء الاقتصادي والاجتماعي"، استخدامَ مقاييس جديدة للرفاه، لأن الناتج المحلي الإجمالي يركز على إنتاج السلع والخدمات فقط، وليس على الصحة والتعليم والبيئة[23].

21 - واقترحت اللجنة، على وجه التحديد، تحسين المقاييس القائمة (مثل مقاييس أوجه عدم المساواة الرأسية في الموارد الاقتصادية، وأوجه عدم المساواة الأفقية في نوعية الحياة، والاستدامة، والرفاه الذاتي) ووضع قياسات في مجالات جديدة (مثل انعدام الأمن الاقتصادي، وعدم تكافؤ الفرص، والثقة)[24]. وفي عام 2011، أعلنت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وضع مؤشر الحياة الأفضل، الذي يتضمن مجموعة من مقاييس الرفاه القابلة للمقارنة دوليا ويمثل مؤشر الثروة الشاملة مقياسا آخر للرفاه، وهو يقيس، كما هو موضح في *تقرير الثروات الشاملة لعام 2018* الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ثروة الدولة، مع مراعاة رأس المال البشري (التعليم، والمهارات، وإمكانات الكسب، ومتوسط العمر المتوقع، والسكان)، ورأس المال الطبيعي (الوقود الأحفوري والمعادن والموارد الحرجية والأراضي) ورأس المال المنتَج (مثل الطرق والسكك الحديدية والمباني والمركبات والآلات). فعلى سبيل المثال، أظهر التقرير أنه على الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ازداد منذ عام 1998 في جُلّ البلدان البالغ عددها 140 بلدا في العينة التي فُحصت في الدراسة، فإن ما يقرب من ثلث (44) هذه البلدان قد شهد انخفاضا في نصيب الفرد من الثروة الشاملة[25].

22 - وبالمثل، يوفر مفهوم الاقتصاد الأخضر الشامل نهجاً إزاء نمو اقتصادي يراعي بيئات أكثر أماناً وصحة، وتنمية المجتمعات على أساس شمول الجميع اجتماعياً والكفاءة في استخدام الموارد[26]. وفي عام 2019، وضعت كيانات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة خمسة مبادئ من أجل تحقيق اقتصاد أخضر شامل وهي: (أ) الرفاه؛ و (ب) العدل؛ و (ج) حدود تحمّل الكوكب؛ و (د) الكفاءة والكفاية؛ و (هـ) الحوكمة الرشيدة[27].

23 - ويمكن لعمليات الانتقال إلى الاقتصادات المستدامة بيئيا واجتماعيا، في حال إدارتها على نحو جيد، أن تتحول إلى محركات قوية للقضاء على الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإيجاد فرص العمل، ورفع مستوى الوظائف. ويمكن للاقتصاد الأخضر الشامل للجميع أن يؤدي دورا رئيسيا في مكافحة الفقر، نظرا لأن أفقر الناس هم عادة الأكثر اعتمادا على خدمات النظم الإيكولوجية والأكثر عرضة للتأثر بالتغيرات البيئية[28]. ويجب أن يكون هذا الاقتصاد أيضا جزءا لا يتجزأ من الكفاح من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية

(23) Joseph E. Stiglitz, Jean-Paul Fitoussi and Martine Durand, *Beyond GDP: Measuring What Counts for Economic and Social Performance* (Paris, OECD Publishing, 2018).

(24) انظر https://unstats.un.org/unsd/statcom/50th-session/side-events/documents/20190301-1M-HLEG_Report_Friday_Seminar.pdf.

(25) United Nations Environment Programme, *Inclusive Wealth Report 2018: Measuring Sustainability and Well-being* (Nairobi, 2018).

(26) انظر www.fao.org/3/a-al922e.pdf.

(27) انظر www.greeneconomycoalition.org/assets/reports/GEC-Reports/Principles-priorities-pathways-inclusive-green-economies-web.pdf.

(28) انظر www.fao.org/fileadmin/user_upload/suistainability/pdf/GreenEconomy-Full.pdf.

على الصعيد العالمي[29]. واحتمالات إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل في ظل اقتصاد أخضر تفوق الخسائر المحتملة[30]، ولكن هناك حاجة إلى توافق اجتماعي قوي في الآراء فيما يتعلق بالهدف المتوخى وبشأن المسارات المؤدية إلى الاستدامة. ويجب أن يكون الحوار الاجتماعي مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين جزءا لا يتجزأ من الإطار المؤسسي لوضع السياسات وتنفيذها على جميع المستويات.

24 - وثمة نموذج بديل آخر للنمو، يهدف إلى إيجاد توازن جديد بين الكفاءة الاقتصادية والقدرة على التكيف الاجتماعي والبيئي، وهو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[31]. ويشير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى المؤسسات والمنظمات، ولا سيما التعاونيات، وجمعيات المنفعة المتبادلة، والرابطات، والمؤسسات، والمشاريع الاجتماعية، التي تسعى إلى تحقيق التضامن الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنتاج السلع والخدمات والمعارف[32]. ومن خلال تمكين الأفراد عن طريق زيادة السيطرة على عمليات صنع القرار والموارد، يعزز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الدينامية الاقتصادية والحماية الاجتماعية والبيئية والتمكين الاجتماعي والسياسي[33].

25 - والاقتصاد الدائري هو نهج لتحقيق الاستدامة في الإنتاج والاستهلاك يعزز الانتقال من نموذج قائم على الاستخراج والتصنيع والاستخدام والنفاية إلى نموذج يشمل إعادة تدوير السلع وإصلاحها وإعادة استخدامها وإعادة تصنيعها وتأجيرها واستمرار صلاحيتها لمدة أطول[34]. وفي حين أن الفائدة التي يعود بها هذا الاقتصاد على البيئة واضحة، فإن لديه أيضا القدرة على إحياء المهن والوظائف المتصلة بإصلاح وإعادة استخدام السلع والتي اختفت في العقود الأخيرة مع ظهور اقتصاد الخدمات. ومع ذلك، هناك حاجة إلى سياسات محددة لتحفيز التغيير. وفي عام 2015، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمل الاقتصاد الدائري. وفي عام 2018، وضعت مدينة تورنتو، كندا، خطة وإطار عمل لتنفيذ عمليات الشراء في إطار الاقتصاد الدائري. ويمكن اعتماد هذا النهج أيضا في سياق جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، من أجل معالجة الآثار البيئية للنفايات الخطرة، بما في ذلك المطهرات، ومعدات الوقاية الشخصية والمعدات الطبية.

26 - ووجود نظام فعال للحماية الاجتماعية، مصمم لحماية الناس من المخاطر والصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن طريق ضمان تأمين الوظائف والدخل على مدى دورة الحياة، أمر بالغ الأهمية لتيسير الانتقال العادل اجتماعيا. وقد ثبت أن الحماية الاجتماعية من أكثر أدوات السياسة العامة فعالية للحد

(29) انظر www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_554315.pdf.

(30) ILO, *World Employment and Social Outlook 2018: Greening with Jobs* (Geneva, International Labour Office, 2018).

(31) انظر https://unsse.org/wp-content/uploads/2014/08/Position-Paper_TFSSE_Eng1.pdf.

(32) انظر www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/documents/publication/wcms_166727.pdf.

(33) ILO, *Social Solidarity and South-South Cooperation: A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the "Academy of Social Solidarity Economy: Social Innovation in the World of Work" (Johannesburg, 2015),* Anita Amorim, Andrew Dale and Charbel Fakhri-Kairouz, eds. (Geneva, International Labour Office, 2015).

(34) ILO, *Skills for a Greener Future: A Global View Based on 32 Country Studies* (Geneva, International Labour Office, 2019).

في آن واحد من عدم المساواة والفقر، مع تعزيز النمو الشامل للجميع (انظر E/CN.5/2019/3). ويلتزم العديد من البلدان العاكفة على بناء نظم للحماية الاجتماعية الشاملة تدريجيا، بوضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية محددة وطنيا لضمان إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، واستحقاقات الأطفال لضمان التغذية والتعليم وتأمين الدخل الأساسي على امتداد دورة الحياة. وأكدت جائحة كوفيد-19 أهمية نظم الحماية الاجتماعية وكشفت ثغرات خطيرة في التغطية[35]. واتخذت بلدان كثيرة تدابير لتوسيع نطاق التغطية وتحسين الاستحقاقات (518 1 تدبيرا في 208 بلدان)[36]، غير أن معظمها تدابير مؤقتة وقصيرة الأجل.

27 - ومن الآن فصاعدا، هناك حاجة إلى تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية من أجل توسيع نطاق التغطية لتشمل العمال في جميع أشكال العمالة، بمن فيهم العاملون في الاقتصاد غير الرسمي وأولئك الذين يتأثرون سلبا بالتحولات الرقمية أو عمليات الانتقال نحو النمو الأخضر، من خلال وضع الأطر القانونية الملائمة والنظم الإدارية السليمة وآليات التمويل المستدامة والمنصفة. ويشمل ذلك تعزيز نهج يركز على الإنسان إزاء مستقبل العمل بما يتماشى مع إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل (A/73/918، المرفق)، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في عام 2019 وأيدته الجمعية العامة في قرارها 342/73.

28 - وإن تغير الديناميات السكانية وآثار تغير المناخ وتسارع وتيرة التغير التكنولوجي، وأثره على عالم العمل، كلها عوامل تزيد من تعزيز أهمية الحماية الاجتماعية الشاملة لتأمين سبل العيش وتيسير العمليات الانتقالية في الحياة والعمل. وبالإضافة إلى ذلك، وكما هو مبين في إعلان المئوية، ينبغي توفير إمكانية تنمية المهارات وفرص التعلم مدى الحياة والتدريب أثناء العمل لجميع العمال لرفع مستوى مهاراتهم، بما في ذلك المهارات الرقمية، لضمان عدم تخلف العمال عن ركب الانتقال إلى التنمية المستدامة. وهذه تدابير أساسية في مجال السياسة العامة من أجل تعزيز الانتقال العادل اجتماعيا إلى التنمية المستدامة[37].

ثالثا - دور التكنولوجيات الرقمية في تحقيق التنمية الاجتماعية والرفاه للجميع

ألف - الفوائد والفرص والمخاطر المحتملة المترتبة على التكنولوجيات الرقمية

1 - التكنولوجيات الرقمية التي تعزز التنمية الاجتماعية

29 - تتيح التكنولوجيات الرقمية فرصا جديدة لتحقيق الأهداف الأساسية الثلاثة للتنمية الاجتماعية، كما تحدد في مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية، وهي القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

(35) انظر www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_744612.pdf؛ و www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_754731.pdf.

(36) ILO, "Social protection monitor: social protection responses to the COVID-19 crisis around the world", 28 October 2020. Available at www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?id=56047.

(37) انظر www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_432859.pdf.

30 - ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تعزز الإنتاجية في عالم العمل وتوسّع نطاق الطريقة التي يبحث بها الأفراد عن العمل، وتوظف بها الشركات الموهوبين، ويتم بها إنتاج وتوزيع السلع والخدمات[38]. ويمكنها أن تمكّن العمال من العمل عن بُعد، وأن تعزز تحسين التوازن بين العمل والحياة الشخصية، مع توسيع الفرص المدرة للدخل[39]. فعلى سبيل المثال، ساعدت التجارة الإلكترونية بعض المجتمعات الريفية على الخروج من دائرة الفقر، مما أدى إلى إنعاش القرى الريفية من خلال إيجاد فرص العمل وزيادة دخل الأسر المعيشية[40]. غير أن كثيرا من الفرص والفوائد التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة في عالم العمل ليست مؤكدة أو لا تحدث تلقائيا. فهي تتطلب بالأحرى إطارا تشريعيا وتنظيميا داعما لضمان حقوق العمال وكفالة العمل اللائق. وينبغي تعزيز نظم الحماية الاجتماعية من أجل التصدي على نحو كاف للطلبات الناشئة والتحديات الجديدة، على أساس مبادئ تجميع المخاطر والإنصاف في التمويل والمنافع. فالفجوات في العمالة وتغطية الحماية الاجتماعية في اقتصاد الوظائف المؤقتة أو المنصات الإلكترونية، على سبيل المثال، تترك العمال عرضة للصدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، وتقويض العقد الاجتماعي. و ضمان الحماية الاجتماعية الكافية للعمال في جميع أشكال العمالة لا يسهم في حماية العمال وأسرهم فحسب، بل أيضا في تهيئة مجال أكثر تكافؤا بين الجهات الفاعلة في الاقتصاد "القديم" و "الجديد"[41].

31 - ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أيضا أن تساعد في الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال توفير وسائل أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الأساسية الأكثر إلحاحا من الغذاء والمياه النظيفة والمأوى والتعليم والصحة، التي يمكن أن تبلغ تكلفتها الحالية ما يصل إلى 80 في المائة من دخل الأسر المعيشية في البلدان النامية.

32 - ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تعزز الإدماج الاجتماعي من خلال تيسير المشاركة الكاملة لجميع الأشخاص في المجتمع، ومن خلال ضمان حصولهم على التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والسكن الميسور التكلفة، والحماية الاجتماعية. وينبغي ألا يترك أحد خلف ركب الثورة الرقمية.

31 - ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أيضا أن تساعد في الحد من الفقر والتفاوت من خلال توفير وسائل أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الأساسية الأكثر إلحاحا من الغذاء والمياه النظيفة والمأوى والتعليم والصحة، التي يمكن أن تبلغ تكلفتها الحالية ما يصل إلى 80 في المائة من دخل الأسر المعيشية في البلدان النامية.

---

(38) OECD, *OECD Employment Outlook 2019: The Future of Work* (Paris, 2019).

(39) انظر **Error! Hyperlink reference not valid.** www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---cabinet/documents/publication/wcms_662410.pdf؛ و www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_645337.pdf

(40) انظر www.worldbank.org/en/results/2019/11/22/stimulating-jobs-growth-entrepreneurship-income-in-rural-china-through-e-commerce.

(41) انظر www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---cabinet/documents/publication/wcms_629864.pdf؛ و https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/issr.12212.

32 - ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تعزز الإدماج الاجتماعي من خلال تيسير المشاركة الكاملة لجميع الأشخاص في المجتمع، ومن خلال ضمان حصولهم على التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والسكن الميسور التكلفة، والحماية الاجتماعية. وينبغي ألا يُترك أحد خلف اكب الثورة الرقمية.

33 - وتُعتبر خدمات الصحة الإلكترونية على نحو متزايد عنصراً أساسياً في تحقيق التغطية الصحية الشاملة[42]. فأكثر من نصف الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية لديها الآن استراتيجيات لخدمات الصحة الإلكترونية. وتدعم الخدمات الصحية المتنقلة نشرَ المعلومات، بسبل منها الحملات الصحية المحددة الهدف. ويتيح تقديم الخدمات الصحية عن بعد توفير الرعاية الصحية بطريقة مباشرة باستخدام الأجهزة المحمولة، ومن ثم التغلب على الصعوبات المتصلة بالهياكل الأساسية ونقص العاملين في مجال الرعاية الصحية التي تواجه سكان المناطق النائية والمجتمعات التي تعاني من نقص في الخدمات[43]. وقد أثبت تقديم الخدمات الصحية عن بعد أهميته البالغة أثناء تنفيذ تدابير الإغلاق الشامل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، ييسر التعلم الإلكتروني تدريب العاملين في مجال الصحة؛ ويمكن للسجلات الصحية الإلكترونية أن توفر معلومات تتسم بالدقة وحسن التوقيت عن المرضى، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين تشخيص حالات المرضى وعلاجهم؛ ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يقدم مساعدة قيمة في التشخيص.

34 - وتؤدي أزمة كوفيد-19 إلى تسريع وتيرة الابتكار على الصعيد العالمي لدعم استمرارية التعلم من خلال التعلم عن بُعد. فقد نقلت الفصول الدراسية، في كثير من الحالات، أعمالها إلى شبكة الإنترنت على إثر إغلاق المدارس. وفي المناطق ذات القدرة المحدودة على الاتصال الإلكتروني، استخدمت البلدان قنوات تقليدية بقدر أكبر لإتاحة التعلم عن بعد، وهي قنوات تمزج عادة بين استخدام التلفزيون والإذاعة والمطبوعات[44]. وتدخل التكنولوجيات الرقمية في صميم جهود البلدان الرامية إلى تحسين التعلم عن بعد وتوسيع نطاقه، وبناء نظم تعليمية أكثر انفتاحاً وشمولاً ومرونة في مرحلة ما بعد الجائحة.

35 - وتُستخدم التكنولوجيات الرقمية أيضا لتحسين كفاءة نظم الأغذية الزراعية، ذات الأهمية الحاسمة لتحقيق الأمن الغذائي. ويمكن لتطبيقات الأجهزة المحمولة التي توفر للمزارعين معلومات عن الأسعار، مثل تطبيق M-Farm في كينيا[45]، أن تقلل من اختلالات الأسواق وأن تساعدهم على تخطيط عمليات الإنتاج وتعديل أنماط الزراعة الخاصة بهم. ويمكن للتكنولوجيات التي تقدم في الوقت المناسب رسائل تنبيهية بشأن تأثير حالة الطقس على الزراعة أن تساعد المزارعين على توقع موجات انتشار الآفات وتلف المحاصيل والتغيرات المناخية والتصدي لها. ويؤدي استخدام أدوات الزراعة الدقيقة، مثل تقنية إنترنت الأشياء، إلى دعم تحقيق وفورات في التكاليف.

36 - والحصول على الخدمات المالية عاملٌ مهم لتحسين سبل العيش وتأمين الدخل. ويعمل الابتكار الرقمي والتطورات في مجال التكنولوجيات المتنقلة على فتح سبل جديدة لتحقيق الشمول المالي من خلال

(42) قرار جمعية الصحة العالمية 58-28.

(43) انظر: www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/SDO2019_Preview_Booklet_Web.pdf.

(44) United Nations, “Education during COVID-19 and beyond”, policy brief, August 2020.

(45) انظر: www.mfarm.co.ke/.

تقديم الخدمات المصـــرفية عبر الأجهزة المحمولة. ومن الأمثلة المعروفة جيدا على الخدمات النقدية المتنقلة خدمة M-Pesa التي نشأت في كينيا وخدمة Alipay التي نشأت في الصين.

37 - ويمكن للتكنولوجيات الجديدة، مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد، أن تشـــجع على زيادة التشـــييد الذي يراعي البيئة بتكلفة مخفضة، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتوفير الإسكان الميسور التكلفة وحماية البيئة. ويعيش نحو 1,6 بليون شـــخص في مســـاكن غير ملائمة، منهم نحو بليون شـــخص يعيشون في أحياء فقيرة ومستوطنات عشوائية. ويمكن أن تساعد التطورات في التكنولوجيات المتصلة بالسكن على تأمين السـكن اللائق. وقد أدى الابتكار في مجال تكنولوجيات المواد إلى زيادة توفير المسـاكن الجاهزة للسكان المشردين.

38 - ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تمكّن النســاء والفتيات، ولا ســيما اللواتي يعشــن في مناطق ريفية ولا تتاح لهن ســوى فرص محدودة للحصــول على العمل الرســمي والتعليم والصــحة وغيرها من الخدمات. وتوفر شـــبكة الإنترنت والمنصـــات الرقمية والهواتف المحمولة والخدمات المالية الرقمية "طفرة" في الفرص المتاحة، وتمكن النســاء والفتيات من خلال بناء ثقتهن، وزيادة قوتهن واســتقلالهن في المجال الاقتصــادي، وتحسين فرصـهن في الحصـول على المعرفة. فعلى سـبيل المثال، يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تتيح للمرأة مزيدا من الفرص للحصـــول على الخدمات المالية والمعلومات المتعلقة باســـتحقاقاتها القانونية المتصـــلة بالأراضي والميراث والفرص الاقتصادية والتعليمية.

39 - ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تمكّن الفئات الاجتماعية المهمشـة أو المحرومة وأن تعزز إدماجها ومشاركتها في المجتمع. أما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشكلون 15 في المائة من سكان العالم، وكبار السن الذين يعاني 46 في المائة منهم أيضاً من شكل من أشكال الإعاقة، فالتكنولوجيات الرقمية يمكن أن تحسن نوعية حياتهم، وتعزز إدماجهم في المجتمع، وتتيح لهم العيش المستقل. فعلى سـبيل المثال، تتيح المنصـات الإلكترونية للأشـخاص الذين يعانون من صـعوبات في التنقل إمكانيةَ الحصـول على الخدمات العامة والوظائف؛ وتؤدي المواد المســـتخدمة في التعلم الإلكتروني التي تعدل حســـب احتياجات الطلاب ذوي الإعاقات المعرفية إلى إزالة الحواجز التي تعترض التعلم؛ وتشـــجع الأجهزة الرقمية والتكنولوجيات المسـاعِدة على إدماج كبار السـن والأشـخاص ذوي الإعاقة ومشـاركتهم وإشـراكهم في مجتمعاتهم المحلية. وبالمثل، يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصـالات والإنترنت مسـاعدة الشـعوب الأصـلية في الحفاظ على ثقافتها ونشـرها، وتوفير منصـة قوية للتعريف بآرائها واهتماماتها، ومسـاعدتها في الوقت نفسـه على التغلب على البعد الجغرافي، ومن ثم كفالة زيادة المشاركة في جميع جوانب المجتمع.

40 - وينتهج عدد متزايد من الحكومات الوطنية والمحلية والبلدية اســـتراتيجيات حكومية رقمية، تقترن باســـتخدام أدوات جديدة لإدماج إنجاز مهامها عبر قنوات متعددة عن طريق الإنترنت وخارجه، وتوفير مجموعة من الخدمات الرقمية مثل تسـجيل الشـركات، وتقديم الإقرارات الضـريبية، والحصـول على شـهادات الميلاد وأشـكال تحديد الهوية. وهذه الخدمات مفيدة بشـكل خاص لسـكان المناطق الريفية والنائية. وتسـتثمر الحكومات في جمع البيانات واستخدامها من أجل وضع السياسات والاستخدام المبتكر للتكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصـطناعي وسـلسـلة السـجلات المغلقة لزيادة إمكانية الحصـول على الخدمات العامة وزيادة

خضوعها للمساءلة وتحسين كفاءتها[46]. وتعمل تكنولوجيات المعلومات على تغيير طرق تواصل الحكومات مع المواطنين والتشاور معهم. ويمكن للمنصات الإلكترونية للمشتريات العامة، بما في ذلك إجراءات الشراء المستدام القائمة على أساس أهداف التنمية المستدامة، أن تشجع على زيادة الشفافية. ويمكن للنظم التأسيسية لتحديد الهوية الرقمية أن تدعم زيادة الإنصاف والكفاءة في توزيع استحقاقات الحماية الاجتماعية. وتتمتع الحكومات والخدمات الرقمية بإمكانات هائلة لزيادة تعزيز التنمية الاجتماعية، ومع ذلك لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا أُدمجت حماية حقوق الإنسان الدولية في هيكلها المؤسسي (انظر A/74/493).

2 - الفجوة الرقمية

41 - نظرا للإمكانات التي تنطوي عليها التكنولوجيا الرقمية في تعزيز التنمية الاجتماعية ورفاه الناس، فإن الوصول إليها أداة مهمة لإتاحة انتقال عادل اجتماعيا إلى التنمية المستدامة. وإن عدم ترك أي أحد خلف الركب يعني ألا يترك أحد دون إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت. ومع ذلك، توجد في الوقت الراهن فجوات رقمية كبيرة بين المناطق والبلدان. ويستخدم شبكةَ الإنترنت ما يزيد قليلا على نصف سكان العالم (53,6 في المائة)؛ أما النصف الآخر (الذي يبلغ 3,6 بلايين نسمة) فلا يستخدمها[47]. وأربعة أخماس السكان غير الموصولين بالإنترنت موجودون في أفريقيا وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ[48]. وفي عام 2019، بلغت نسبة الأفراد الموصولين بشبكة الإنترنت 87 في المائة في البلدان المتقدمة النمو، مقابل 19 في المائة في أقل البلدان نمواً[49].

42 - وتبدو الفجوات الرقمية مميزة بوضوح داخل البلدان؛ فالفئات المهمشة أصلا تشكل نسبة عالية من مجموع السكان غير الموصولين بالإنترنت، الذين ترتفع في صفوفهم نسبة النساء وسكان المناطق الريفية والفقراء والمسنين ويعانون من نقص في التعليم وانخفاض في مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة[50].

43 - وفي عام 2019، استخدمت 48 في المائة من النساء على الصعيد العالمي شبكة الإنترنت، مقابل 58 في المائة من الرجال؛ وتراوحت هذه الفجوة الجنسانية بين 3 نقاط مئوية في البلدان المتقدمة النمو و 43 نقطة مئوية في أقل البلدان نموا. وفي الفترة بين عامي 2013 و 2019، كادت الفجوة بين الجنسين تختفي في الأمريكتين، وتقلصت في بلدان رابطة الدول المستقلة وأوروبا، ولكنها اتسعت في الدول العربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا. وتقل احتمالات امتلاك المرأة لهاتف ذكي بنسبة 26 في المائة في المتوسط مقارنة بالرجل (70 في المائة في جنوب آسيا و 34 في المائة في أفريقيا)[51]. ومن الأرجح أيضا،

---

(46) انظر: www.un.org/development/desa/publications/publication/2020-united-nations-e-government-survey.

(47) انظر: www.itu.int/en/mediacentre/Pages/2019-PR19.aspx.

(48) الاتحاد الدولي للاتصالات، "Connecting the unconnected: working together to achieve Connect 2020 Agenda targets"، ورقة معلومات أساسية مقدمة إلى الدورة الاستثنائية للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة والمنتدى الاقتصادي العالمي في الاجتماع السنوي للمنتدى المعقود في دافوس - كلوسترز، سويسرا، في كانون الثاني/يناير 2017.

(49) انظر: www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2019.pdf.

(50) مجموعة البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العالم، 2016: العوائد الرقمية* (واشنطن العاصمة، 2016).

(51) OECD, *Bridging the Digital Gender Divide: Include, Upskill, Innovate* (2018).

في حالات معينة، أن "يتشاركن استخدام" الأجهزة التكنولوجية بدلا من امتلاكها؛ وقد تؤدي الأعراف الثقافية في بعض المناطق إلى فرض المزيد من القيود على إمكانية وصول المرأة إلى التكنولوجيا الرقمية.

44 - وتوجد فجوة رقمية بين الريف والحضر في جميع المناطق. فنحو 60 في المائة من سكان العالم غير الموصولين بشبكة الإنترنت يعيشون في مناطق ريفية، وتقع نسبة كبيرة منهم في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ[52]. ويمكن أن تتفاقم هذه الفجوة الجغرافية بفعل انخفاض الكثافة السكانية مما يجعل خدمة المناطق الريفية والمناطق التي يصعب الوصول إليها أمرا غير مجد من الناحية الاقتصادية بالنسبة للمتعهدين من القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، فإن الحصول على الكهرباء بأسعار معقولة وموثوق بها ليس متاحا دائما بسهولة. وفي حين أن معدل توصيلات الكهرباء الجديدة قد ازداد عالميا في السنوات الأخيرة، فإن معدلات الكهربة لا تواكب هذه الزيادة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبحلول عام 2030، سيعيش 89 في المائة من الأشخاص المحرومين من سبل الحصول على الطاقة الحديثة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومعظمهم في المناطق الريفية[53]. ويعيش نحو 80 في المائة من فقراء العالم في مناطق ريفية مما يجعل القدرة على تحمل التكاليف عائقا إضافيا أمام إدماجهم الرقمي[54]. ويعاني سكان الريف أيضا من مستويات أدنى من التعليم، وتقل احتمالات امتلاكهم المهارات الرقمية اللازمة. وفي مجال الزراعة، يتعرض صغار المزارعين وغيرهم في المناطق الريفية لخطر التخلف عن ركب عملية الرقمنة.

45 - والتغير التكنولوجي السريع الذي لا يتقرن بالقدر الكافي من التوجه الاستراتيجي نحو تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة يؤدي إلى خطر ترسيخ التفاوتات القائمة مع إحداث تفاوتات جديدة. ونظراً لارتفاع مستوى تركّز الموارد والمهارات والقدرات اللازمة للاستفادة من التحولات الرقمية، فإن زيادة الرقمنة والتنمية القائمة على البيانات تؤدي إلى خطر توسيع الفجوات الرقمية والتفاوتات في الدخل، بدلاً من المساهمة في تحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة[55]. ومن المفارقات أن الفئات الموجودة على الجانب الأقل حظوة من الفجوة الرقمية هي في كثير من الأحيان الفئات الاجتماعية التي يمكن أن يتحسن رفاهها بفضل هذه التكنولوجيات أكثر من غيرها (انظر الفرع ثالثا-ألف-1). فعلى سبيل المثال، ينتمي كبار السن غالبا إلى الفئات التي لا تستفيد استفادة كاملة من الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأظهرت دراسة استقصائية لمهارات البالغين أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن العمال الأكبر سناً لا يزالون غير مؤهلين للعمل بفعالية في عالم رقمي، حيث يفتقر ثلث العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 55 و 65 عاماً إلى أي خبرة في مجال استخدام الحواسيب. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة أيضا تفاوتات في إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المساعِدة. وتواجه الشعوب الأصلية تحديات فريدة في مجال الإدماج الرقمي، منها الافتقار إلى المحتوى الرقمي المقدم بلغاتها الأصلية. ويحول عدم إمكانية الحصول على الأجهزة المحمولة دون استفادة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، ولا سيما النساء، من أوجه التقدم التي تحققت في مجال الخدمات الصحية

(52) ITU, "Connecting the unconnected".

(53) International Energy Agency, *Energy Access Outlook 2017: From Poverty to Prosperity* (2017).

(54) انظر: www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2019/04/DraftReport-EGM-Rural-Poverty2019.pdf.

(55) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Digital Economy Report 2019: Value Creation and Capture – Implications for Developing Countries* (2019).

المتنقلة والخدمات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة. وفي مجال الزراعة، يتعرض صغار المزارعين وغيرهم في المناطق الريفية لخطر التخلف عن ركب عملية الرقمنة. كما أدت أزمة كوفيد-19، التي أثرت على ما يقرب من 1,6 بليون طالب على مستوى العالم، إلى تفاقم التفاوتات في فرص التعلم لأن الطلاب الذين ينتمون إلى فئات ضعيفة يفتقرون إلى فرص الحصول على التعلم عن بُعد أثناء إغلاق المدارس[56].

باء - إدارة التحول الرقمي للنهوض بالتنمية الاجتماعية ورفاه الجميع وتيسير الانتقال العادل اجتماعياً

1 - سد الفجوة الرقمية وضمان الإدماج الرقمي للفئات المهمشة

46 - تنقسم العوامل الكامنة وراء الفجوة الرقمية إلى أربع فئات واسعة: إمكانية الوصول (محدودية نشر الهياكل الأساسية، وعدم وجود بيئة تنظيمية مواتية وسياسات مناسبة)؛ والقدرة على تحمل التكاليف (تكلفة الاتصال بالشبكة)؛ والمهارات (الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية)؛ والتوعية و/أو الصلة (الوعي المحدود بفوائد الاتصال بالشبكة، وغياب المحتوى المناسب المقدم باللغات المحلية، ووجود حواجز ثقافية تحول دون استخدام الإنترنت). وتتفاوت الأهمية النسبية لهذه العوامل بين البلدان والمناطق. ويتطلب تحقيق اقتصاد رقمي شامل ومجتمع شامل اتباع نهج كلي وسياسات متكاملة مصممة خصيصاً للسياق الوطني والإقليمي.

47 - ولمعالجة غياب الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتسم بالكفاءة والميسورة التكلفة، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية، فإن القطاع الخاص شريك أساسي لأن الشركات تؤدي دوراً رائداً في تمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر الشبكات. وفي البلدان النامية، يقدم البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية أيضا الدعم لمشاريع الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الضروري وجود بيئة تنظيمية مواتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز المنافسة وإتاحة فرص وصول عادلة للجميع. ويمكن للأدوات التنظيمية، ولا سيما اللوائح المتعلقة بحق المرور وإمكانية الوصول إلى مرافق الشبكات وتشارُك الهياكل الأساسية، أن تشجع نشر الهياكل الأساسية للنطاق العريض[57]. وزادت كل من بنغلاديش وميانمار تغطية النطاق العريض من أقل من 10 في المائة إلى أكثر من 90 في المائة من سكانهما على مدى أربع سنوات من خلال فتح باب المنافسة[58]. ويمكن استخدام التزامات تعميم الخدمات وصناديق الخدمة الشاملة، الممولة عادة من مساهمات إلزامية مقدمة من متعهدي الاتصالات السلكية واللاسلكية، لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المجتمعات التي تعاني من نقص في الخدمات والمجتمعات التي تقع في مناطق نائية. وفي عام 2019، كان ما عدده 164 من البلدان تسعى إلى توسيع نطاق التوصيل الإلكتروني في المناطق الريفية من خلال خطط النطاق العريض الوطنية[59]. وعلى نحو ما أكدته لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة، التي أنشأها الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في بيانها المتعلق

(56) United Nations, "Education during COVID-19 and beyond".

(57) انظر: www.itu.int/net4/itu-d/irt/#/tracker-by-country/regulatory-tracker/2019 (اطُّلع عليه في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

(58) ITU, *ICTs, LDCs and the SDGs: Achieving Universal and Affordable Internet in the Least Developed Countries* (Geneva, 2018).

(59) انظر: https://broadbandcommission.org/Documents/SOBB-REPORT%20HIGHTLIGHTS-v3.pdf.

بالتوصيل الشامل، سيتطلب تحقيق الوصول الشامل إلى خدمات النطاق العريض بذل جهود جماعية وتعاونية[60]، لأن وصل الجميع بشبكة الإنترنت بحلول عام 2030 سيتطلب مبلغا يقدر بنحو 428 بليون دولار، منه مبلغ97 بليون دولار لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها[61].

48 - وتمثل القدرة على تحمل التكاليف عقبة رئيسية أخرى أمام سد الفجوة الرقمية، ولا سيما بالنسبة للفئات المهمشة والسكان الفقراء في المناطق الريفية. فمن بين الأشخاص الموصولين بشبكة الإنترنت، ينفق الكثيرون على سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها أموالا أكثر بكثير من عتبة القدرة على تحمل التكاليف الذي حددته لجنة النطاق العريض في 5 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي[62]. وفي أفريقيا، يبلغ متوسط سعر خدمات النطاق العريض الثابت 64 في المائة من متوسط الدخل[63]. ويؤدي وضع لوائح لكفالة تعزيز التنافس في الأسواق إلى تحفيز نشر الهياكل الأساسية والمساعدة على مواءمة الأسعار بحيث تتناسب بشكل أكبر مع التكاليف. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أدى دخول شركة فيتيل إلى اشتعال حرب أسعار، مما أدى في نهاية المطاف إلى خفض تكلفة باقة الإنترنت سعة 500 ميغابايت على الأجهزة المحمولة بنسبة 70 في المائة في الفترة بين عامي 2015 و 2016[64].

49 - ويمكن للحكومات أيضاً أن توسع نطاق الوصول إلى الهياكل الأساسية الرقمية بتكلفة ميسورة من خلال تقديم إعانات أو تخفيضات ضريبية محددة الهدف للفئات الضعيفة. فقد وضعت كولومبيا برنامجا لإعانة الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، تدعم من خلاله إمكانية الوصول إلى خدمة الإنترنت السلكي[65]. وبالمثل، يمكن لمراكز الإنترنت في المجتمعات غير الموصولة بالشبكة، التي تُنشأ في مراكز الاتصالات الرقمية، ومراكز المجتمعات المحلية، والمكتبات العامة، أن توفر إمكانية الوصول المجاني إلى أجهزة الحاسوب وغيرها من الأجهزة وكذلك الاتصال بالإنترنت. ويمكن أن يؤدي ترشيد الضرائب إلى تحسين القدرة على تحمل التكاليف؛ ففي عام 2014، كانت ضرائب الهواتف المحمولة تشكل في المتوسط 22,6 في المائة من أسعار تلك الهواتف[66].

50 - ويشكل الافتقار إلى المهارات الرقمية عائقا رئيسيا بشكل متزايد أمام الإدماج الرقمي. وهناك حاجة إلى ضخ استثمارات عاجلة في مجالات التعليم ومحو الأمية والمهارات الرقمية. وتدخل المدارس في صميم هذه الجهود، حيث إن مستوى التحصيل التعليمي هو أحد أقوى مؤشرات قياس المهارات والكفاءة في المجال الرقمي. ولا يزال تشجيع زيادة الالتحاق بالمدارس الثانوية خطوة مهمة في معالجة الفجوة الرقمية. وينبغي للبلدان أن تضع استراتيجيات وطنية لتنمية المهارات الرقمية تعمل على إدماج المهارات الرقمية في المناهج الدراسية الوطنية، وتعزز التوصيل الإلكتروني في المدارس، وتدعم التعلم الرقمي مدى الحياة. فعلى سبيل المثال، تهدف مبادرة "جيجا" Giga، وهي مبادرة عالمية مشتركة بين اليونيسف والاتحاد الدولي للاتصالات،

(60) انظر: https://broadbandcommission.org/Documents/BroadbandCommission_manifesto.pdf.

(61) انظر: www.itu.int/en/myitu/Publications/2020/08/31/08/38/Connecting-Humanity.

(62) ITU, "Connecting the unconnected".

(63) انظر: www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/eca_policy_brief_improved_access_to_broadband_rev1_0.pdf.

(64) ITU, *ICTs, LDCs and the SDGs*.

(65) ITU, "Connecting the unconnected".

(66) GSM Association, *Digital Inclusion and Mobile Sector Taxation 2015* (London, 2015).

إلى توصيل كل مدرسة بشبكة الإنترنت. ويمكن لهذه التدابير أيضا أن تعالج عدم التوافق القائم بين تعليم الشباب والمهارات الرقمية التي يتطلبها سوق العمل. ويمكن لإطار اليونسكو العالمي لمهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية أن يدعم رصد الإلمام بهذه المهارات وتقييمها ومواصلة تطويرها في جميع الفئات العمرية[67]. ويمكن للمدارس الموصولة بشبكة الإنترنت أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لربط مجتمعات محلية بأكملها وتمكينها. وتعمل كولومبيا مع القطاع الخاص لتوصيل المدارس بشبكة الإنترنت في المناطق الريفية باستخدام السواتل[68]. كما تشكل المراكز المجتمعية والمكتبات قنوات مهمة لتعزيز المهارات الرقمية، وخاصة بالنسبة للسكان ممن ليسوا في سن الدراسة.

51 - ويمثل انخفاض الحوافز المقدمة لتشجيع الاتصال بشبكة الإنترنت بسبب ندرة المحتوى المناسب عائقاً مهماً آخر أمام تحقيق الإدماج الرقمي. والحلول الرقمية، بما في ذلك الحلول الموجهة للمستخدمين ذوي المهارات المتدنية والمستوى المنخفض من الإلمام بالقراءة والكتابة، تكون أكثر فعالية عندما يكون المحتوى بسيطاً وواضحاً وملائماً من الناحية الثقافية. ويمكن أن يساعد تطوير المحتوى بالاشتراك مع المستخدم النهائي في ضمان أن يلقى المحتوى الذي تم إعداده صدى لدى الجمهور وأن يستجيب لاحتياجاته ويكون شاملا للجميع ويعكس التنوع في اللغة والثقافة. فعلى سبيل المثال، يوفر برنامج "الكتاب الناطق" (The Talking Book)، وهو مشغِّل ومسجِّل للصوت تم تطويره بالاشتراك مع الجمهور المستهدف، معلومات يسهل استيعابها عن الزراعة وسبل العيش للمجتمعات الريفية في أربعة بلدان أفريقية[69]. ويمكن لحملات التوعية العامة أن تعزز المعرفة بالخدمات المتاحة على شبكة الإنترنت وتقبّلها في الثقافة السائدة. ويمكن للأشخاص ذوي المستوى المنخفض من الإلمام بالقراءة والكتابة استخدام جهاز بدعم من وسطاء موثوق بهم، وهم عادة الأفراد الأصغر سنا في الأسرة أو المجتمع المحلي. وأنشأت تايلند 21 مركزاً للإنترنت في مناطق ريفية لتعليم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشباب الذين يمكنهم بدورهم تعليم أفراد مجتمعاتهم المحلية كيفية استخدام منصات التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاق المشاريع التجارية المملوكة لأسرهم وزيادة دخلها[70].

52 - ويتطلب الإدماج الرقمي للفئات المهمشة اتخاذ تدابير متعددة الأوجه. وتشمل هذه التدابير: تحديد وتعديل السياسات والنظم الاستبعادية؛ وعقد منتديات مخصصة لأصحاب المصلحة المتعددين (الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل الفئات المهمشة، ودوائر الأعمال التجارية، ومصممو/مطورو التكنولوجيا) لتعكس وجهات النظر المختلفة في مجال تصميم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وزيادة الوعي بالإقصاء الرقمي الذي تواجهه الفئات المهمشة؛ ومكافحة القوالب النمطية من خلال تعزيز الصور التمكينية للمرأة وكبار السن والفئات المهمشة الأخرى. وتمثل الخدمات الرقمية المحددة الهدف مقياسا آخر متزايد الأهمية. وتقدم نحو 80 في المائة من الدول الأعضاء خدمات رقمية محددة للشباب و/أو النساء و/أو المسنين و/أو الأشخاص ذوي الإعاقة و/أو المهاجرين و/أو الفقراء. وتشمل التدابير الرامية إلى سد الفجوات بين الجنسين وضع خطط وطنية لخدمات النطاق العريض تراعي الاعتبارات الجنسانية، وسد الفجوة في المهارات الرقمية من خلال التعليم، وإنشاء أماكن

(67) انظر: http://uis.unesco.org/en/news/tools-help-countries-measure-digital-literacy.

(68) ITU, "Connecting the unconnected".

(69) انظر: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000265537.

(70) انظر: https://news.itu.int/thailands-rural-internet-centres-connecting-unconnected/.

عامة ملائمة للجنسين للوصول إلى شبكة الإنترنت والتدريب على استخدامها. وأنشأ الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شراكة بعنوان "EQUALS"، وهي شراكة عالمية تهدف إلى بناء الالتزام السياسي والاستفادة من المعارف والموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التكنولوجيا الرقمية[71].

53 - وللتصدي للعقبات الإضافية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، مثل الحواجز التي تعترض القدرة على تحمل التكاليف (بسبب انخفاض الدخل والنفقات المتصلة بالإعاقة التي يعانون منها) والفرص المحدودة للوصول إلى أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامجها ومواقعها على الإنترنت، من الضروري تنفيذ تدابير محددة الهدف تشمل تقديم الدعم المالي ووضع معايير تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومبادئ التصميم الشامل القائمة على أساس مفهوم "التصميم الموجه للجميع". وينبغي إدماج معايير تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة أيضا في الإجراءات الوطنية لتوريد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

54 - وبينما تتيح التكنولوجيات الرقمية والإنترنت للشعوب الأصلية فرصاً للحفاظ على ثقافتها ونشرها، فإنهما تشكلان أيضاً خطرا محتملاً يهدد بإضعافها. ويمكن أن تؤدي إقامة شراكات وثيقة بين قادة الشعوب الأصلية، ومؤسسات القطاع العام، والشركات الخاصة إلى تعزيز الإدماج الرقمي للشعوب الأصلية[72]. وبالمثل، ينبغي أن تعزز التدابير المحددة الأهداف تعددية وسائط الإعلام التي تشمل وسائط الإعلام الخاصة بالشعوب الأصلية وأن توسع نطاق مبادرات الحكومة الإلكترونية والمجتمع الإلكتروني التي تراعي الحساسية الثقافية.

55 - ويمثل الشباب (في الفئة العمرية 15-24 سنة) نحو ربع السكان الموصولين بشبكة الإنترنت. وفي عام 2017، كان 70,6 في المائة من سكان العالم من الشباب موصولين بشبكة الإنترنت[73]. وفي حين يعتبر الشباب غالباً من "المستعملين الرقميين المخضرمين" و "المبادرين إلى اعتماد التكنولوجيا الرقمية"، فإنهم غالباً ما يفتقرون إلى المهارات الرقمية المناسبة المطلوبة في سوق العمل. وبناء المهارات الرقمية للشباب أمر بالغ الأهمية لتحسين أهليتهم للتوظيف. وتدعو المخاوف المتزايدة بشأن تأثير الموصولية الرقمية على صحة الشباب النفسية ورفاههم إلى إجراء المزيد من البحث ووضع المزيد من السياسات لحماية الشباب ودعمهم.

56 - وهناك حاجة إلى مجموعة واضحة ومتفق عليها من القياسات لرصد وتوجيه الجهود الرامية إلى تحقيق الإدماج الرقمي. ويساعد تصنيف البيانات حسب المنطقة الجغرافية ونوع المستخدم (بما في ذلك العمر ونوع الجنس) على إجراء تدخلات عامة تستهدف أكثر الفئات والمناطق تهميشاً. وتترتب على وضع مؤشرات أكثر شمولاً للإدماج الرقمي آثار على التكلفة ترتبط بزيادة التعقيد المتصل بجمع البيانات. ومع ذلك، فإن الاستثمار في هذه القياسات أمر ضروري. وقد تتمكن الوكالات الإحصائية الوطنية من الاستفادة بشكل أفضل من البيانات التي يجمعها القطاع الخاص. ويظل اتباع نهج تشاركي في تصميم المؤشرات وعمليات جمع البيانات لرصد الإدماج الرقمي أمراً بالغ الأهمية.

(71) انظر: www.equals.org/about-us.

(72) انظر: www.internetsociety.org/wp-content/uploads/2020/04/ICS-2019-Report-EN.pdf.

(73) انظر: www.itu.int/en/mediacentre/backgrounders/Pages/digital-inclusion-of-youth.aspx.

2 - تعزيز الحوكمة والشراكات الرقمية

57 - لم يتمكّن هيكل التعاون الرقمي الحالي والأطر التشـــريعية الوطنية والدولية القائمة حتى الآن من مواكبة وتيرة التغيير الرقمي لتوفير بيئة تنظيمية مواتية تضـــمن المســـاءلة والشـــفافية في طريقة عمل التكنولوجيات واستخدام البيانات. ويتطلب تصميمُ التشريعات المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية اتباع نهج شامل وتشـــاركي لتحديد الآثار المتعددة الجوانب والدينامية للتكنولوجيات الرقمية على مصـــالح طائفة واســـعة من أصحاب المصلحة.

58 - وتؤدي الثغرات في التعاون الرقمي والحوكمة إلى إحباط التطبيقات المحتملة والحالية للتكنولوجيات الرقمية الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية. ففي مجال الشـــمول المالي، على ســـبيل المثال، تؤدي النظم المجزأة وانعدام التعاون داخل البلدان وفيما بينها إلى عرقلة تحقيق فوائد التكنولوجيا الرقمية بالكامل[74]. ويمكن أن تؤدي المعايير الدولية المتعلقة بالقابلية للتشـــغيل البيني عبر الحدود للخدمات النقدية المتنقلة إلى تعزيز الابتكار[75]. وفي قطاع الصـــحة، تشـــكل الجهود الجارية الرامية إلى وضـــع معايير دولية للســـجلات الصـــحية الإلكترونية لجعلها قابلة للتشـــغيل البيني خطوة في الاتجاه الصـــحيح. ويشـــكل ضـــمان الخصـــوصـــية والأمن والإدارة المســـؤولة للبيانات حجر زاوية لحقوق الإنســـان في العصـــر الرقمي. وينبغي تصـــميم الإطار القانوني الذي ينظم اســـتخدام التكنولوجيات الرقمية بحيث يعمل على إنفاذ مبادئ حماية البيانات الشـــخصـــية والخصـــوصـــية التي اعتمدتها في عام 2018 اللجنةُ الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق[76]. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي خطر اختراق البيانات، في مجال أنظمة الهوية الرقمية، إلى تهديد خصـــوصـــية ملايين الأشـــخاص. وعقد حوار واســـع النطاق على الصـــعيد الوطني يمكن أن يكفل العدالة والشفافية وشمول الجميع في تصميم القوانين الوطنية التي تخضع لها نظمُ الهوية الرقمية، مع توفير خيارات للانسحاب وأدوات لرصد الاستخدام ومعالجة إساءة الاستخدام.

59 - وبالمثل، ينبغي للحكومات أن تقدم التوجيه لأنشـــطة الابتكار بحيث تضـــمن تطوير التكنولوجيات الناشئة مع مراعاة الشمولية والاستدامة. ونظراً لضعف المواءمة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار، من ناحية، وأهداف التنمية المســـتدامة، من ناحية أخرى، فإن الاســـتراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتكنولوجيات الرائدة نادراً ما تركز على التنمية المســـتدامة[77]. ويمكن تيســـير الانتقال العادل اجتماعيا نحو التنمية المســـتدامة إلى حد كبير من خلال الابتكارات الخارقة التي تتصـــدى للتحديات الاجتماعية والإنمائية الصـــعبة والمتداخلة. وتشـــمل الســـبلُ الواعدة لتعزيز هذه المواءمة البرامج الممولة من الدول؛ والمبادرات التي تقودها منظمات خيرية؛ وبرامج التمويل الموجهة نحو إنجاز مهام محددة التي تمولها المصـــارف الاســـتثمارية الحكومية وتؤدي إلى توليد الطلب على التكنولوجيات الجديدة؛ والمبادرات المشـــتركة بين القطاعين العام والخاص مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين[78].

---

(74) الأمم المتحدة، الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، تقرير "عصر الترابط الرقمي"، 2019.

(75) GSM Association, *State of the Industry Report on Mobile Money 2018* (London, 2019).

(76) انظر: www.unsystem.org/personal-data-protection-and-privacy-principles.

(77) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2021* (سيصدر قريباً).

(78) انظر: https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstict2017d4_en.pdf.

60 - وعلى مستوى السياسات، تشمل التدابير الأخرى إنشاء أداة للاستشراف التكنولوجي لتحسين فهم المسارات التكنولوجية المقبلة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحتملة في الأجل الطويل؛ وجلب المزيد من الخبرات التكنولوجية إلى الحكومة من خلال برامج الزمالة في مجال السياسات العامة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ومن ثم إتاحة الفرصة للباحثين والممارسين في مجال العلم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات للإسهام في وضع السياسات. وتسمح هذه الزمالات أيضاً بتوظيف أفراد من الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً في مجال العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية، حتى يتسنى تنويع وجهات النظر وضمان التوزيع الواسع النطاق لفوائد سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

61 - ويمكن للتعاون الدولي، الذي يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي، أن يدعم شبكات البحوث التي يمتد نطاقها عبر الحدود والمؤسسات والتخصصات. وبالمثل، يمكن للتعاون الدولي أن يدعم البلدان في بناء قدراتها الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. ولا تزال مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في هذا المجال غير كافية (تخصيص أقل من 4 في المائة من التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية في تلك القطاعات في عام 2017) وينبغي زيادتها. وفي هذا الصدد، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي في حزيران/يونيه 2020.

رابعا - الخلاصة والتوصيات السياساتية

62 - يقف العالم عند مفترق طرق. ومع تبقي عشر سنوات للانتهاء من تنفيذ خطة عام 2030، تفرض جائحة كوفيد-19 تحديات غير مسبوقة ومتعددة الأوجه أمام تحقيق التنمية الاجتماعية ورفاه الناس في جميع أنحاء العالم، والفئات التي تعيش في أوضاع هشة هي أشد الفئات تضررا منها. وتتداخل هذه التحديات مع ارتفاع وتزايد التفاوتات، والفقر المدقع، والبطالة، والاستبعاد، والإفراط في الاستهلاك، والتدهور البيئي، وانعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ. فهي تضخّم بعضها بعضا، مما يؤدي إلى زيادة كشف هشاشة النظم الحالية، وإبراز الحاجة إلى الانتقال العادل اجتماعيا نحو التنمية المستدامة.

63 - وعلى الرغم من أن التكنولوجيات الرقمية تنطوي على إمكانية المساعدة في التصدي لهذه التحديات وتسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030، فهي تؤدي أيضا إلى نشوء مخاطر جديدة. ومن المتوقع أن تؤدي الوتيرة المتسارعة للتحول الرقمي إلى زيادة تعميق الفجوة الرقمية في أجزاء كثيرة من العالم، مما قد يؤدي بدوره إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. كما أن المواءمة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار، من ناحية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، من ناحية أخرى، ظلت محدودة؛ ونتيجة لذلك، قد لا تؤدي التكنولوجيات الجديدة بالضرورة إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية أو تحسين رفاه جميع الناس.

64 - ويشكل التعافي من جائحة كوفيد-19 فرصة سانحة لتعزيز انتقال عادل اجتماعياً إلى التنمية المستدامة حيث يُستعان بالنمو الاقتصادي كوسيلة للنهوض برفاه الإنسان وقدراته، مع حماية كوكب الأرض. وتيسير الانتقال العادل اجتماعيا يتطلب إحداث تحول في العقليات والنُهج المتّبعة من السعي لتحقيق مكاسب اقتصادية ومادية قصيرة الأجل إلى إعادة تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار خطة عام 2030، من أجل بناء مستقبل مستدام مشترك للجميع.

65 - ولهذه الغاية، قد تود اللجنة النظر في التوصيات التالية:

(أ) توخيا للحد من التفاوت والفقر بجميع أبعادهما، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي، ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد وتتبع نماذج جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع السعي في الوقت نفسه إلى إعادة تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والمرونة الاجتماعية والبيئية، على نحو ما تجسده نماذج الإنتاج والاستهلاك "التي تتمحور حول الإنسان وتراعي كوكب الأرض".

(ب) وسعيا لدعم الانتقال العادل اجتماعياً إلى التنمية المستدامة، ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الملائمة وطنياً، بما يشمل وضع حدود دنيا، وأن تنظر في توسيع نطاق التغطية لتشمل جميع الناس، ولا سيما العاطلين عن العمل أو العاجزين عن العمل، والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، والمتضررين من التحول الرقمي أو الانتقال نحو النمو الأخضر، تمشياً مع الغايتين 1-3 و 3-8 من أهداف التنمية المستدامة، وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202). وينبغي أن تكون النُهج المبتكرة للتمويل المستدام لنظم وتدابير الحماية الاجتماعية، فضلا عن تنمية المهارات والتعلم مدى الحياة لرفع مستوى المهارات، جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية لدعم الناس في اجتياز عمليات التحول في الحياة والعمل بسلاسة وضمان مستقبل للعمل يتمحور حول الإنسان تمشياً مع إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل؛

(ج) وينبغي للدول الأعضاء أن تسد الفجوة الرقمية وأن تعزز الإدماج الرقمي، من خلال مراعاة السياقات الوطنية والإقليمية، والتصدي للتحديات المرتبطة بإمكانية الوصول إلى الخدمات (محدودية نشر الهياكل الأساسية)؛ و/أو القدرة على تحمل التكاليف (تكلفة الاتصال والحواسيب والأجهزة المماثلة)؛ و/أو المهارات (الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية)؛ و/أو التوعية و/أو الصلة (الوعي المحدود بالفوائد المتاحة وغياب المحتوى المناسب المقدم باللغات المحلية)؛

(د) وينبغي للدول الأعضاء أن تسعى إلى تحقيق التوصيل الشامل من خلال تحفيز الشراكات الأساسية، على سبيل المثال، على النحو المبين في بيان لجنة النطاق العريض.

(هـ) وينبغي للدول الأعضاء والأوساط الدولية وكيانات الأمم المتحدة أن تعمل على وضع نهج شامل ومتعدد الجوانب واستراتيجيات وسياسات محددة الهدف لمعالجة الحواجز المحددة التي تحول دون الإدماج الرقمي للفئات والمجتمعات المحلية المهمشة، بالتعاون مع سائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمحلية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، وخبراء العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلو الفئات المهمشة والمحرومة، ولا سيما النساء والفتيات، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية، وكبار السن؛

(و) وينبغي لجميع أصحاب المصلحة تعزيز آليات الحوكمة والشراكات الرقمية القائمة، والعمل عند الضرورة، على استحداث آليات جديدة من ذلك القبيل، لصياغة إطار تنظيمي موات يكفل المساءلة والشفافية في طريقة عمل التكنولوجيات واستخدام البيانات، مع مراعاة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية؛ وبطريقة شاملة وتشاركية، يسبل منها الحوار الاجتماعي الفعال، بحيث تُدمج بالكامل مصالح طائفة واسعة من أصحاب المصلحة؛

(ز) وينبغي لجميع أصحاب المصلحة النظر في توفير التوجيه لأنشطة الابتكار من أجل ضمان تطوير التكنولوجيات الناشئة مع الحرص على وضع اعتبارات الشمولية والاستدامة في جوهرها، بحيث تسهم في النهوض بالتنمية الاجتماعية وتحسين رفاه جميع الناس ومن ثم تسهل تنفيذ خطة عام 2030؛

(ح) وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل دعم الدول الأعضاء في سعيها الرامي إلى تحقيق انتقال عادل اجتماعيا نحو التنمية المستدامة، وتيسير التعاون الرقمي الدولي لصالح البلدان النامية.